

## الاجتماع الوزاري عن اتجاهات أسعار السلع الأساسية في الأجل الطويل والتنمية الزراعية المستدامة روما، 3 أكتوبر/تشرين الأول 2016

### المائدة المستديرة الأولى: الاعتماد على السلع الأساسية، والتنوع وتنمية سلاسل القيمة

#### ما هي أسباب أهمية هذا الموضوع؟

- لا تزال السلع الزراعية تقوم بدور كبير في اقتصادات العديد من البلدان النامية، فتقلبات أسعار السلع الأساسية تؤثر إما تأثيراً في النمو الاقتصادي والفقير والأمن الغذائي والمسار المؤدي إلى نمو مستدام اجتماعياً واقتصادياً وبيئياً.
- وقد أسفر الارتفاع الحاد الذي شهدته أسعار السلع الأساسية خلال عامي 2008 و2012 عن انخفاض الأسعار العالمية. ويسود الآن اعتقاد واسع النطاق بأن الأسعار ستظل عند مستويات أدنى في الأجلين القصير إلى المتوسط. وأدى ذلك إلى تجديد الاهتمام العالمي بالعلاقة القائمة بين أسعار السلع الأساسية والتنمية الاقتصادية طويلة الأجل.

#### الخلفية

تُعرّف البلدان المعتمدة على السلع الأساسية بأنها تلك التي تسجل، قياساً إلى البضائع المتداولة تجارياً، نسبة صادرات من السلع الأساسية تساوي أو تزيد عن 60 في المائة. وفي عام 2014، بلغ عدد البلدان المعتمدة على السلع الأساسية في العالم 97 بلداً، منها 39 بلداً يعتمد على صادرات السلع الزراعية. ومن بين المجموعة الأخيرة، هناك 19 من البلدان المصنفة على أنها من البلدان الأقل نمواً.

وهذا التعريف التقليدي للاعتماد على السلع الأساسية يشير فحسب إلى السلع الأساسية المصدرة - التي غالباً ما تكون محاصيل نقدية - ولا يشمل البلدان التي تعتمد نظمها الغذائية الوطنية اعتماداً شديداً على مادة غذائية أو عدد قليل من المواد الغذائية الأساسية التي يتم إنتاجها واستهلاكها وطنياً. وفي كثير من البلدان الآسيوية، على سبيل المثال، يعتبر الأرز أكبر محصول ومادة غذائية أساسية، يتم الاتجار به أيضاً في مختلف أرجاء العالم. وفي حين أن هذه البلدان لا تعتمد على السلع الأساسية، فإن تقلبات الأسعار في أسواق الأرز العالمية يمكن أن تؤثر بشكل ملحوظ على الدخل والفقير والأمن الغذائي.

وتؤثر تقلبات الأسعار في البلدان النامية المعتمدة على السلع الزراعية بطرق شتى. ونظراً إلى أن الأسر المعيشية الفقيرة تستخدم معظم دخلها لتلبية احتياجاتها الغذائية، فإن تقلبات أسعار المنتجات الزراعية تؤثر في معدلات الأمن الغذائي والفقير. وفي كثير من البلدان النامية، يمكن لأسعار الأغذية أن تؤثر أيضاً في مستويات التضخم والأجور. وأخيراً، يمكن لتقلبات أسعار السلع الأساسية أن تؤثر في الجوامع الاقتصادية الكلية، مثل ميزان المدفوعات وإيرادات الحكومات والعمالة وفي نهاية المطاف النمو الاقتصادي.

وإن السبل التي تؤثر من خلالها تقلبات أسعار السلع الأساسية في بلد معتمد على السلع الأساسية تتوقف أيضاً على طبيعة تنظيم المزارع وهيكلها. فإنتاج المحاصيل لغرض التصدير من قبل المزارع التجارية الكبيرة يؤدي إلى انتقال التأثير في البداية إلى متغيرات الاقتصاد الكلي، بما في ذلك إيرادات الحكومات وإنفاقها، وأسعار الصرف، ومعدلات التبادل التجاري، وميزان المدفوعات، ونمو الناتج المحلي الإجمالي. وفي البلدان المعتمدة على السلع الأساسية والتي تتسم هيكل مزارعها بوجود مزارع أسرية صغيرة تتمتع بمستوى كبير من

العمالة الأسرية وبانخفاض الإنتاجية، تكتسي الأسعار أهمية أكبر. وبالإضافة إلى آثار الاقتصاد الكلي الواردة أعلاه، يمكن لتقلبات الأسعار أن تؤثر بشكل مباشر وكبير على الفقر والأمن الغذائي.

وتعاني المزارع الأسرية الصغيرة بصورة غير متناسبة عندما تنخفض أسعار محاصيلها، نظراً إلى محدودية الوسائل والخيارات البديلة المتاحة لها للتعويض عن الإيرادات المفقودة. ويؤثر ارتفاع أسعار الأغذية في المشتريين الصافين للأغذية، وبشكل سلبي في الفقراء منهم خصوصاً. وغالباً ما يجد واضعو السياسات أنفسهم يعملون من أجل الموازنة بين الاحتياجات المتنافسة المتمثلة في توفير أغذية بأسعار معقولة للمستهلكين وضمان أسعار منصفة للمنتجين. وإن السياسات العامة التي تؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية قادرة على الاستجابة لهذا التحدي المزيج.

ويمكن لبيئة سياسية تمكينية، بالاستناد إلى تحسين البنية التحتية وأسواق تعمل بشكل جيد وتدابير لتعزيز الإنتاجية، أن تساعد أصحاب الحيازات الصغيرة على التصدي لتحدي نمو الإنتاجية المستدام حتى خلال فترات انخفاض الأسعار. فعلى سبيل المثال، كان أصحاب الحيازات الصغيرة، في غانا، في طليعة إنتاج حبوب الكاكاو لعقود عديدة، فهذا المحصول قد مثل 30 في المائة من صادرات البلد من السلع الأساسية في الفترة 2013/2012. ومنذ ثمانينات القرن الماضي، أدت السياسات الهادفة التي أخذت بزمام قيادتها الحكومة على امتداد سلسلة القيمة إلى ارتفاع الإنتاجية والجودة، مما أفضى إلى نقل حصة أكبر من أسعار الكاكاو الدولية إلى أصحاب الحيازات الصغيرة الذين استطاعوا جني المنافع المتأنية من ارتفاع الأسعار خلال الارتفاعات الحادة للأسعار في الآونة الأخيرة.

وإن السياسات التي تنهض في آن واحد بنمو الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي والحد من الفقر تكتسي أهمية محورية بالنسبة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وبالنسبة إلى البلدان المعتمدة على السلع الأساسية، يمكن للحكومات تصميم السياسات التي تعزز الإنتاجية ويصبح التنوع وإضافة القيمة وتنمية سلاسل القيمة العوامل الرئيسية التي تمكن من تحقيق نمو شامل.

## التوقعات

من المتوقع أن يشهد النمو في الطلب العالمي على الأغذية والمنتجات الزراعية الأخرى، على المدى المتوسط، تباطؤاً مع تسارع وتيرة النمو السكاني ونمو الدخل في الاقتصادات الرئيسية. ولذلك، يتوقع أن تظل الأسعار الفعلية للمنتجات الزراعية ثابتة نسبياً.

لكن من المتوقع حدوث تغيرات نسبية في الأسعار، تبرز التعديلات الحاصلة في تشكيلة الطلب. إذ من المتوقع أن يؤدي ارتفاع الدخل في بعض الاقتصادات الناشئة الآهلة بالسكان إلى تحفيز الطلب على اللحوم والأسماك ومنتجات الألبان. ومن المتوقع أن يكون الطلب على هذه الأغذية أقوى قياساً إلى الطلب على الحبوب الأساسية. كما ويتوقع ارتفاع أسعار الحبوب الخشنة والبنور الزيتية مقارنة بأسعار المواد الغذائية الرئيسية.

## أسئلة توجيهية لواضعي السياسات

- ما هي المسارات الممكنة للتنوع وتنمية سلاسل القيمة وإضافة القيمة للتقليل من الاعتماد على صادرات السلع الزراعية؟
- ما هي السياسات الكفيلة بتشجيع تنمية المنشآت (الصغيرة والمتوسطة الحجم) للمشاركة في سلاسل القيمة المحلية والعالمية؟
- ما هي التدابير الكفيلة بتشجيع إدراج صغار المزارعين الأسريين في سلاسل القيمة الحديثة (الوطنية أو الإقليمية أو العالمية)، وزيادة القيمة المضافة وخلق فرص العمل اللائق؟